# (ثالثًا) الرد علي المنكرين لوحدانية الله تعالى والقائلين بالتجسيم والتشبيه

عارض المتكلمون آراء القائلين بإلهين من الثنوية هما النور والظلمة ، ومن النور الخير ومن الظلمة الشر ، وبينوا فساد أقوالهم وبطلان أدلتهم ، وذلك لأن وحدانية الله هى الأساس الذى يقوم عليه الإسلام .

ومعنى وحدانية الله تعالى ، أن الله واحد ، فننفى عنه الأشباه والأضداد ، وننفى عنه المثلية ، وكل معانى التشبيه أو التجسيم، فهو واحد فى عظمته وسلطانه ، ليس كمثله شىء - ومن هنا عارض المتكلمون نزعات التجسيم والتشبيه التى تسربت إلى بعض الفرق المنتسبة إلى الإسلام .

وسوف نشير إلى موقف المتكلمين وردودهم على الثنوية بصفة عامة ثم نوجز القول بإيراد نماذج من ردودهم على بعض فرقهم ، ثم نشير إشارة موجزة إلى معارضة المتكلمين لنزعات التجسيم والتشبيه التى ذاعت وانتشرت بين بعض الفرق المنتسبة إلى الإسلام متأثرة فى ذلك بالفكر الدينى الشرقى القديم .

- **الرد على الثنوية عامة :**

تشترك فرق الثنوية بالقول بأن أصل العالم مكون من امتزاج النور والظلمة ، ومن النور يصدر الخير ومن الظلمة يصدر الشر ، وذلك لاستحالة فاعل واحد يفعل فعلين ، وأن من يفعل الخير لا يفعل الشر ، ومن يفعل الشر لا يفعل الخير ، اعتبارا بالشاهد فى نظرهم بأن الحكيم لا يفعل الشر .

ولقد اتجهت ردود المتكلمين إلى إبطال قولهم بأصلين قديمين للعالم هما : النور والظلمة ، وبطلان قولهم باستحالة صدور الخير والشر من فاعل واحد ، وتعقبوا أدلتهم فى ذلك وقاموا بالرد عليها ، ونوجز تلك الردود فيما يلى ، ونبدأ بالأساس الأول وهو القول بأصلين قديمين ومن امتزاجهما تكون العالم :

١ - إثبات بطلان قولهم بأصلين قديمين( النور والظلمة ) ، وذلك لاستحالة أن يكونا قديمان ، لأنهما لو كانا قديمان لما صح أن يختص أحدهما بصفة يخالف بها الآخر وعندهم أن صفة أحدهما تخالف صفة الآخر ، وأن جسمهما مختلف وأن طبع أحدهما يخالف الآخر ويصح منه مالا يصح من الآخر لطبعه ، وكونهما قديمين يحيل اختلافهما فى ذلك أجمع ويوجب من أحدهما ما يصح من خير أو شر[١] .

وهذا الرد يقوم على أساس قول المعتزلة بأن القدم صفة ذات ينفرد الله بها وحده ، وأن القول باثنين قديمين يعنى أن نثبت لكل منهما من خصائص الألوهية ما يثبت للثانى وهذا محال - وهذا يبين فساد قول الثنوية بقديمين .

فهو على الرغم من قولهم باثنين قديمين إلا أنهم لم يستطيعوا أن يثبتوا لأحدهما ما ثبت للآخر من كل وجه[٢] ، فهما مختلفان فى طبعهما وفعلهما وجنسهما .

٢ - النور والظلمة أعراض لا تنفك عنها الأجسام ليست فاعلة ولا قديمة ، بل هى حادثة ، وعلى هذا يستحيل إثبات قديمان .

فالباقلانى يناقش الثنوية فى قولهم بأصلين قديمين( النور والظلمة )فيقول لهم : لم زعمتم أن العالم بأسره من أصلين قديمين أحدهما نور والآخر ظلمة ، فإن قالوا لأننا وجدنا جميع الأجسام لا تنفك من أن تكون من ذوات الظل أو ليست من ذوات الظل ، والتى من ذوات الظل من الظلام ، إما التى ليست من ذوات الظل من النور ، وأيضا الأجسام إما ستارة مناعة من إدراك ما وراءها ، وأما ليست كذلك فلا تمنع من إدراك ماوراءها ، والأولى من الظلام والثانية من النور ، وأيضا لأننا وجدنا العالم إما خفيف صاف شأنه الارتفاع والتصاعد واللحوق بعالمه والشوق إلى معدنه ، أو ثقيل مظلم شأنه الهبوط والانحدار ، فالخفيف من أشخاص النور ، والثقيل من الظلام .

ويحاول الباقلانى أن يثبت أن النور والظلمة أعراض وليست أجسام لأن الأجسام من جنس واحد من حيث كان كل واحد منها يسد مسد الآخر ويجوز عليه من الوصف مثل ما جاز على غيره من الحركة والسكون والاجتماع والافتراق وغير

---

(١) القاضى عبد الجبار المغنى جـ٥ ص٢٥

(٢) الشهرستانى نهاية الاقدام ص٩١

ذلك من الأوصاف ، فلو كان بعض الأجسام نورا مع اشتباههما وتماثلهما لكانت كلها نورا ، وكذلك القول فى الظلام ، ولما كان جنس النور مختلف عن جنس الظلام فهما ليسا أجسام ، والنور والظلام ليسا إلا السواد والبياض اللذان يوجدان بالأجسام ، وأنهما من جملة الأعراض وليسا كل العالم .

وإذا كان النور والظلمة أعراض ، فهما حادثان ، لأن الأعراض حادثة لما فيه من صفات التغير والزوال ، فلا يجوز أن ضياء الجسم ونوره موجودا به فى حال وجود سواده وظلامه ، كما لا يجوز أن تكون حركته موجودة فى حال سكونه .

وهما ليسا فاعلين لا بالطبع ولا بالاختيار ، وذلك لانتفاء صفة الفاعل فيهما ، فالفاعل لا يكون إلا حيا قادرا مختارا .

وأما عن قولهم أن الأجسام لا تنفك عن أن تكون من ذوات الظل أو ليست من ذوات الظل ، وإما أن تكون صاعدة خفيفة ، أو ثقيلة هابطة ، فيقول الباقلانى لم الوقوف على ما ذكروه فقط ، وفى طبائع الأجسام غير ما ذكروه ، فإن فيه ما فى طبعه الوقوف كالهواء فلا يكون منحدرا أو متصاعدا ، وأن الأجسام لا تنفك عن الحركات والسكون والطعوم والروائح والألوان واللين والخشونة والحياة والموت ، فلم القول باثنين فقط ولم يقال بأربع أو بأكثر ، وهذا كله يبين فساد ما قالوه[1] .

وواضح من رد الباقلانى أن يقوم على أساس أن النور والظلمة أعراض وليسا أجسام ، وهما حادثان - بينما نجد القاضى عبد الجبار يدلل على حدوث النور والظلمة بالقول إنهما أجسام ، ونعرض بإيجاز لرأيه .

يقول القاضى عبد الجبار أن الثنوية لا تثبت من النور أو الظلمة إلا هذا النور المعقول والظلمة المعقولة ، وهذا يعنى أنها أجسام كسائر الأجسام المعقولة . وهم يقولون بأن الأعراض ليست غيرا لها ، وعلى هذا فإنهما إذا كانا أجساما وصفاتهما مثل صفات الأجسام المعقولة فإنهما حادثان .

وإن قيل إنهما قبل الامتزاج لم يكونا بصفات الأجسام المشاهدة ، يقال لهم إن كل موجود لابد له من حيز ومجاورة لمثله أو مفارقة ، فلا يجوز أن يخلو من الأعراض .

---

(١) الباقلانى : التمهيد ص٦٠ - ٦٤ .

وإن قالوا إننا لا نثبت الأعراض التى هى سبب الحدوث ، يقال لهم كما أثبتنا من قبل إن الجسم لا يخلو من الأعراض ، وأيضا مما يثبت الأعراض أن كيف يصح أن يكون النور فاعل للخير ولا يكون غيرا له ، وهذا يدل على الحدوث - وأيضا مما يثبت الحدوث قولهم بتقسيم النور .

وإن اعترض بالقول بأن النور والظلمة من جنس واحد ولا يختلفان يذواتهما لأنهما أجسام ، وإنما يختلفان على ما فيهما من الأعراض ، بأن ذلك يتناقض مع قول القاضى عبد الجبار فى رده على الحجة الأولى وإثبات بطلان القول بقديمين لاستحالة تشابهما ولأنهما مختلفان ، فكيف يعتمد فى إفساد قولهم على مالا يصح عنده .

فيجيب القاضى عبد الجبار عن ذلك ، بأنه أراد إبطال قولهم فى حال القول بقدم النور والظلمة مع قولهم باختلافهما « وهو ما ورد فى الرد على الحجة الأولى » وأيضا إبطال قولهم فى حال القول بقدم النور والظلمة وأنهما من جنس واحد ويختلفان بالأعراض ، ففى كلتا الحالتين لا يصح القول بقدمهما[1] .

واضح من رد القاضى عبد الجبار أنه لا يقول بأن النور والظلمة أجسام على جهة التقرير ، أى أنه لا يقر بذلك ، بل يقول به على سبيل التسليم الجدلى الذى يسلم بحجج الخصم ليبين له فسادها ، وأن يحصر كل الحالات الممكنة التى يقول بها الخصم ليرد عليها ويبين تهافتها .

وأيضا يبين لنا اختلاف طريقة الباقلانى ( الأشاعرة ) عن طريقة القاضى عبد الجبار ( المعتزلة ) فى الرد على الثنوية ، أن الاختلاف فى الطريقة لا يعنى خلافا فى الموقف الأصلى وهو معارضة قول الثنوية بقدم النور والظلمة .

وفى حجج الثنوية التى أوردها الباقلانى قولهم إن الأجسام طبعها إما العلو ( النور ) وإما الانحدار ( الظلمة ) .

ولقد اتهم ابن الراوندى « النظام » من المعتزلة أنه يقول بنفس القول ، ولكن الخياط لا يثبت قول النظام ولا ينفيه ، ولكنه يقول ، إن هذا ليس فيه مشابهة للمنانية ، وأن الأمر الذى كفرت فيه المنانية ليس قولها بأن النور يذهب علوا وأن الظلمة تذهب سفلا ، وإنما كفرت وألحدت بقولها : إن النور والظلمة قديمان لم

---

(١) القاضى عبد الجبار : المغنى جـ٥ ص٢٢ - ٢٦ .

يزلا ، وهذا مالم يقله « النظام » إن قال بحدوثهما ، وأن القديم وحده هو الله تعالى[1] ، وهذا الرد لا يشير فحسب إلى مخالفة المعتزلة لقول المانية وغيرها من الثنوية ، إنما يشير أيضا إلى رأى المعتزلة بالخصائص الذاتية للأشياء الطبيعية ، فلا مانع من أن يكون من طبيعة النور العلو أو الظلمة من طبيعتها الانحدار ، ولكنها ليسا قديمين أو فاعلين .

٣ - خطأ القول بقياس الغائب على الشاهد ، وأن الشاهد يدل على مثله فى الغائب ، وهو خطأ قد لازم تفكيرهم فى حالات عديدة ، ومن هذه الحالات ما قالوه فى الحجة السابقة ، ومنها قولهم بأن كل ما نجده لا يخلو من نور وظلمة كالليل والنهار ، فيجب أن يدلا على أمرين من جنسهما ، لأنه لا يجوز أن يدل الشيء على خلافه ، أن الشيء لو دل على خلافه ، لدل على خلافه من كل وجه ، وهذا يوجب فى نظرهم إثبات أصلين : نور وظلمة ، ويوجب القول بأنهما كانا متباينين فيما لم يزل ، وذلك لتباين النور والظمة .

ويبين القاضى عبد الجبار فساد ما قالوه وإنه لا يدل على إثبات أصلين قديمين ، وذلك لأن الشيء لا يدل على مثله ولا يجب القضاء لأجل وجوده على وجود مثله من قبل ، والقول بأن الشيء يدل على مثله يؤدى إلى أن يدل الشيء على أمثال لا نهاية لها ، وذلك مستحيل .

والشيء إنما يدل على غيره لتعلقه به كتعلق الفعل بالفاعل ، وذلك لا يصح فى دلالة النور على مثله ، وذلك يسقط الاستدلال .

ويذكر القاضى عبد الجبار فساد استدلالهم وذلك لأنه لو قيل إن الشاهد يدل على مثله فى الغائب ، فإن ذلك أيضا لا يوجب قولهم بقديمين لأن الفعل يدل على فاعله ولا يدل على كونه قديما ، فمن أين أن الأصلين قديمين .

أى أنهم أخطاوا فى قصر دلالة الشاهد على مثله فى الغائب ، بل إن الشاهد يدل على خلافه فى الغائب ، بل إن دلالة الخلاف أقوى .

ويدلل القاضى عبد الجبار على خطئهم فى قصر دلالة الشاهد على المثل فى الغائب ، وذلك لأنه يؤدى إلى بطلان قولهم بأن النور والظلمة كانا متباينين ثم

---

(١) الخياط - الانتصار ص٣٧ - ٣٨ .

امتزجا ، لأن قولهم يوجب عليهم القول بأن النور لم يزل ممازجا للظلمة لأنه لم يوجد إلا كذلك ، ولم يوجد نهارا أيضا إلا ويعقبه ليل وظلام بحيث هو فيه ، فيجب أن لا يثبتوا النور والظلمة إلا على هذا الوجه وفى ذلك إبطال قولهم بأنهما كانا متباينين ثم امتزجا[1] .

٤ - الخطأ فى تقسيم النور والظلمة ، لكل واحد منهما خمسة أجناس ، أربعة أبدان وخامسهما الروح ، ومن العجب أن جعلوا أحد الأبدان النور ، فكيف يصح تقسيم الشيء إلى نفسه ، حيث قالوا ، أبدان النور أربعة : النار ، والنور ، والريح ، والماء ، وكذلك القول فى تقسيم أبدان الظلمة وإدخالهم فى جملة القسمة نفس الظلمة .

إن ما ذكروه فى تقسيم أبدان النور والظلمة يعنى حدوثهما ، ولا يثبت أن هناك أصلين قديمين ، بل يلزمهم إثبات عشرة أصول .

وعلى قولهم بأن للنور خمسة حواس يوجب أن يكون كل شيء يشار إليه له حواس خمسة ، وأيضا قولهم بأن كل جزء من النور والظلمة حى فعال يقتضى أن يكون لكل جزء خمس حواس ، وهذا كله يبطل القول بالأصلين ، لأن ذلك يوجب كون النور ضروبا مختلفة لأن كل حاسة من حقها أن تختص بخلاف ما تختص به الأخرى .

وينتهى القاضى عبد الجبار إلى القول بأن قولهم بالأجناس الخمسة وغيره من الأقوال التى ذكروها نوع من الخرافة[2] .

٥ - بطلان قول الثنوية بالتباين والامتزاج ، أى أن النور والظلمة كانا متباينين فى الأزل ، ثم امتزجا ، ومن امتزاجهما تكون العالم .

ويحاول الباقلانى أن يبطل قول الثنوية بالتباين أو الامتزاج ، فيقول « فهل النور والظلمة » تباينا فى الأزل أم المعنى هو تباين ؟ فإن قالوا لأنفسهما ، قيل لهم فيجب أن يكونا متباينين فى حال امتزاجهما لوجود أنفسهما ، حتى يكونا متباينين ممتزجين .

---

(١) القاضى عبد الجبار : المغنى جـ٥ ص٥٠ - ٥٢ .

(٢) القاضى عبد الجبار : المغنى جـ٥ ص٥٩ - ٦٠ .

وما أنكرتم أن يكونا أيضا ممتزجين لأنفسهما ؟ فإن قالوا : هو كذلك ، قيل لهم : فامتزاجهما إذا هو تباينهما ، لأن الامتزاج والتباين هو هما فإن قالوا : أجل ، قيل لهم : فإذا كانت الدنيا لأجل امتزاجهما ولم يكن لأصل تباينهما ، فيجب أن تكون الآن دنيا وألا تكون دنيا ، لأن التباين هو الامتزاج ، ويجب أن تكون لأنفسهما كانت الدنيا ولأنفسهما لم تكن ، وهذا يوجب أن يكون ماله وجد الشيء وكان ، هو بعينه ماله عدم ولم يكن ، وإن جاز ذلك ، جاز أن يكون ماله تحرك الجسم وخرج عن مكانه هو ما لأجله سكن واستقر فيه ، وما له يكون الشيء قديما له يكون حادثا مستفتحا ، وذلك باطل باتفاق »[1] .

والباقلانى هنا يشير إلى بطلان القول بالتباين والامتزاج ، لأن فى ذلك جمع بين نقيضين ، يؤدى إلى وجود الشيء وعدمه فى وقت واحد ويمنع الفرق بين القديم والمحدث ، وهذا كله محال .

ويستطرد الباقلانى فى إيراد كافة الاحتمالات للقول بالتباين والامتزاج ويبين فسادها ، فيتساءل عن مصير التباين عند الامتزاج فهل بطل التباين عند الامتزاج أم لا ؟ فإن قالوا بطل ، يقال لهم إذا جاز عدم القديم ، الذى هو التباين . وبطلانه لعلة ما فلم لا يجوز بطلان النور والظلمة القديمين وعدمهما لعلة ما وسبب يقتضى ذلك لهما ؟ .

والباقلانى هنا يرد عليهم باستخدام القياس الإحراجى الذى يضع الخصم أمام بديلين كلاهما مكروه له فهم إما أن يوافقوا على جواز بطلان النور والظلمة القديمين وعدمهما ، وفى هذا ترك لدينهم ، وإما أن يأبوا ، وإن أبوا لم يجدوا فصلا ، أى أنهم لابد أن يسلموا بفساد قولهم حيث لا يملكون دليلا على صحة ما يقولون .

وإن قالوا إن تباين الأصلين محدث وامتزاجهما محدث ، فهم بذلك يتركون قولهم بتباين الأصلين فى القدم ، ويجب القول بحدوث النور والظلمة لأنهما لا يخلوان من التباين والامتزاج وهما محدثان وما لا ينفك عن المحدث ولم يسبقه فهو محدث مثله .

وإن قالوا لا غاية لتباين الأصلين وامتزاجهما ، وإن كانا حادثين ولا تباين الا وقبله امتزاج ، ولا امتزاج إلا وقبله تباين أبدا لا أول لذلك ولا غاية - يقال لهم ،

(١) الباقلانى : التمهيد ص٦٥ .

فمحال على هذا قولكم إن الدنيا لم تكن فى الأزل ، لأن الامتزاج على قولكم هذا لا أول له ولا شيء منه إلا وقد كان قبله مثله وتباين يخالفه إلى غير غاية[1] .

**وهكذا يؤدى القول بالامتزاج أو التباين إلى الحدوث .**

وأيضا يؤدى القول بالتباين والامتزاج إلى القول بوجود الله تعالى ووحدانيته ، ففى رد النظام على قول المانية فى امتزاج النور بالظلمة وأن منهما العالم ، وهما فى أنفسهما وفى أعمالهما مختلفان متضادان ، يقول : إنه إذا كانا متضادان فكيف امتزجا وتداخلا واجتمعا من تلقاء أنفسهما ، وليس فوقهما قاهر يقهرهما ، ولا جامع جمعهما ومنهما من أعمالهما ، إذ أن عملهما مختلفان ، وهذا يعنى أنه لابد للمتضادات من جامع يجمعهما على ما فى طبعهما من اختلاف ، وهذا دليل على أن للأشياء خالق خلقها ومدبرا دبرها فقهرها على ما أراد ، ودبرها على ما أحب ، وجمع منها ما أراد جمعه وفرق منها ما أراد تفريقه[2] .

وعلى هذا فالامتزاج حادث ويحتاج إلى من يحدثه ، وفى هذا إثبات خالق للنور والظلمة وهما ليسا بقديمين ولا بفاعلين .

وهكذا رد المتكلمون على قول الثنوية بأصلين قديمين هما النور والظلمة وهما أصل العالم ، لأنهما حادثان سواء أكانا أجساما أم أعراضا كما أن القول بتباينهما وامتزاجهما دليل حدوثهما ، وعلى هذا فهما فى حاجة إلى من يحدثهما ، ولابد من القول بواحد قديم فاعل ، فطريق الحدوث هو سبيل إثبات الله تعالى ووحدانيته ، ولقد آثرنا بحث مشكلة حدوث النور والظلمة عند الحديث عن الرد على المنكرين للوحدانية ، لأن المتكلمين ربطوا ربطا وثيقا بين القول بقدمهما وبين إنكار وحدانية الله تعالى ، فإن القول بالقدم يعنى وجود قدماء مع الله وهذا ينفى وحدانيته ، ومن هنا كان اهتمامهم ببيان حدوث النور والظلمة اللذين قال الثنوية بقدمهما ، وإثبات أن الله تعالى واحد قديم وينفرد بالقدم والوحدانية لا شريك معه ولا قديم معه ولاند ولا ضد له .

والأساس الثانى الذى اعتمد عليه القائلون بالاثنين والمنكرون للوحدانية ، هو

---

(١) الباقلانى : التمهيد ص١٥ - ٦٦ .

(٢) الخياط : الانتصار ص ٣٠ - ٣٢ ونجد ردود النظام تتكرر من بعده عند المتكلمين من كافة الاتجاهات

استحالة صدور الخير والشر من فاعل واحد ، ولقد رد المتكلمون على أدلتهم فى ذلك وبينوا بطلانها وفسادها ، ونورد نماذج لتلك الردود فيما يلى :

١ - القول بالامتزاج يفسد القول بأن النور منه الخير فقط والظلمة منها الشر فقط ، لأن الامتزاج لا يخلو من أن يكون شرا أو خيرا ، فإن كان خيرا لا يخلو من أن يكون من الظلمة فيكون منها الخير ، وأن كان شرا لا يخلو من أن يكون من النور فيكون منه شر ، أى أن القول بالامتزاج يؤدى إلى القول بأن من الظلمة خير ومن النور شر فيبطل القول بالاثنين ، لأن الامتزاج هو أصل الأفعال سواء كانت خيرة أو شريرة ، والامتزاج يكون بين النور والظلمة ومشاركتهما ، فلو كان الفصل خيرا لكان فيه ظلمة ، وذلك لمشاركة الظلمة للنور فى الامتزاج[١] .

٢ - إثبات بطلان قولهم بأن من يقع منه الخير لا يقع منه الشر ، وأن من يقع منه الشر لا يقع منه الخير ، وذلك لصحة وقوع الخير والشر من واحد فى حالين بل فى حال واحدة .

ولقد ألزمهم النظام القول بأن الفاعل الواحد يقع منه الخير والشر ، وذلك لأن الإنسان الواحد قد يكون منه شيئان مختلفان خير وشر ، فقد يصدق أحيانا ويكذب أحيانا أخرى - فلقد قال لهم « حدثونا عن إنسان قال قولا كذب ، من الكاذب ؟ قالوا الظلمة، قال فإن ندم بعد ذلك على ما فعل من الكذب وقال « قد كذبت وقد أسأت » من القائل « قد كذبت » « فاختلطوا عند ذلك ولم يدروا ما يقولون ، فقال لهم إبراهيم ( النظام ) إن زعمتم أن النور هو القائل : « قد كذبت وأسأت » فقد كذب لأنه لم يكن الكذب منه ولا قاله والكذب شر فقد كان من النور شر وهذا هدم قولكم، وإن قلتم إن الظلمة قالت : « قد كذبت وأسأت » فقد صدقت والصدق خير فقد كان من الظلمة صدق وكذب وهما عندكم مختلفان فقد كان من الشىء الواحد شيئان مختلفان خير وشر على حكمكم ، وهذا هدم قولكم بقدم الاثنين »[٢] .

٢ - جواز أن يكون فاعل الخير والشر واحدا ، قياسا على أن الحركة والسكون والتأليف والاعتماد واحد .

---

(١) الماتريدى : التوحيد ص٣٥ .

(٢) الخياط : الانتصار ص٣٠ - ٣١

وإن قال الثنوية إن اختلاف الخير والشر يوجب اختلاف الفاعلين ، قيل لهم ، إذا لم يوجب اختلاف الأجناس التى ذكرت اختلاف الفاعلين ، فكذلك اختلاف الخير والشر لا يوجب ذلك ، ولا يمكنهم القول بأن اختلاف أجناس الأفعال يوجب اختلاف الفاعلين ، لأن ذلك يؤدى إلى أن يثبتوا من الفاعلين المختلفين بعدد أجناس الأفعال ، وفى ذلك هدم القول بالأصلين .

ويبين القاضى عبد الجبار أن كون الشىء خيرا أو شرا ينبنى على اختلاف صفته وحاله ، وقد يكون جنسه واحدا ، لأن اللذة من جنس الألم وإنما تختلف حالهما بالشهوة ونفور النفس ، ولذلك يألم أحدنا بإدراك ما يلتذ به صاحبه ، وقد يألم بالشىء ويلتذ بمثله فى حالين ، فإذن الخير والشر قد يرجعان إلى جنس واحد ، لذا يجب صحتهما من فاعل واحد[1] .

وهذا الرد يعتمد على القول بنسبية الخير والشر ، أى ليس هناك فعل خير بإطلاق أو هناك فعل شر بإطلاق ، فالفعل قد يكون خيرا فى حال وشر فى حال أخرى ، فالخير والشر من جنس واحد ، وإنما يختلفان باختلاف الظروف والأحوال .

٣ - وإذا كان الفعل الواحد قد يكون خيرا وشرا فمن الفاعل لهما ؟ فقد يؤدى الشىء الواحد إلى لذة وغم وسرور ، والأمثلة على ذلك كثيرة نحو غصب رجلا مالا فسر بأخذه وانتفع به ، وأغم الآخر المغصوب منه بذلك وألم إذا كان محتاجا إليه ، فهذا يؤدى إلى التذاذ واحد وتألم الآخر فمن الفاعل له ؟

وهنا يعدد القاضى عبد الجبار الاحتمالات الممكنة للإجابة على ذلك ، فيقول : « فلا يخلو القول فيه من وجوه ، إما أن يقولوا : لا فاعل له أو فاعله النور أو الظلمة ، أو أن له فاعلا ثالثا » .

فإن قالوا : لا فاعل له ، لزمهم مثله فى كل خير وشر ، وفى ذلك إبطال طريقهم إلى القول بالاثنين ، وإن قالوا : فاعله النور ، نقض قولهم إنه لا يضاف إليه ما يؤدى إلى غم وألم ، وإن قالوا : إن فاعله الظلمة فقد أضافوا إليها ما يؤدى إلى سرور ولذة ، وإن قالوا : إن له فاعلا ثالثا نقضوا قولهم بالاثنين .

ولا يمكن الخروج من هذا بقول « المرقيونية » بالمعدل الثالث وتضيف إليه الخير

(١) القاضى عبد الجبار : المغنى جـ٥ ص٣٠ - ٣٢ ، وأيضا ذهب إلى هذا الباقلانى التمهيد ص٦٥ ٦٦

والشر « لأن من قولها إن الخير من فعل النور ، والشر من فعل الظلمة ، فما أدى إليهما يلزمهم إضافته إليهما ، ومتى أضافوا ذلك إلى الثالث ، لزمهم إضافة كل خير وشر إليه ، وفى ذلك إخراج النور والظلمة من أن يقع منهما شيء لطبعهما[1] .

٤ - تقوم حجة الثنوية على القول بالاثنين على أساس قولهم بتضاد الخير والشر ، ويستحيل مع تضادهما وقوعهما من فاعل واحد ، كما يستحيل أن يحصل التبريد والتسخين بالشيء الواحد والتبييض والتسويد بالشيء الواحد ، واستدلوا على أن الخير يضاد الشر بمثل ما يعلم به أن السواد يضاد البياض والبرودة تضاد السخونة ، واستحالة اجتماعهما ، لذا وجب إثبات فاعلين لهما ، ولم يصح إثبات محدث للعالم سواه ، ويجب إثبات أصلين قديمين .

ويرد القاضى عبد الجبار على ذلك بالقول بأن الخير لا يضاد الشر وذلك لأن الشيء الواحد قد يقع على وجه يكون خيرا وكان يصح وقوعه على خلافه فيكون شرا ، أى أنه يقول بأنه ليس هناك شر مطلق أو خير مطلق فالشيء الواحد يقع على وجوه فيكون خيرا أو شرا تبعا للأحوال وللظروف ، والشر فى الحقيقة هو الضرر القبيح والخير هو النفع الحسن ، وأن لألم لا يوصف بأنه شر لكونه ألما ، ولا النفع يوصف بأنه خير لكونه نفعا ، ولقد سبقت الإشارة إلى ذلك وأيضا الإشارة إلى أن الخير والشر لا يتضادان على الفاعل الواحد ، فقد يفعلهما فى حال واحدة أو فى حالين مختلفين .

وعلى هذا لا يصح تشبيه الخير والشر بالتسخين والتبريد ، فهما لا يتضادان مثل تضاد التسخين والتبريد .

أيضا لا يصح تشبيه الخير والشر بالتسخين والتبريد ، لأن علل التسخين والتبريد علل طبيعية ، والعلل الطبيعية موجبة ، فهما متضادان ولا يقعان من ذات واحدة .

أما التحريك والتسكين والخير والشر يقعان من الفاعل باختيار ، أى أن عللها اختيارية ، فلا مانع أن يقع الخير والشر من فاعل واحد فى حالين مختلفين أو فى حال واحدة[2] .

---

(١) القاضى عبد الجبار : المغنى جـ٥ ص٤٠ ، ٤١ .

(٢) القاضى عبد الجبار : المغنى جـ٥ ص٤٥ - ٤٦ .

٥ - الرد على احتجاج الثنوية باستحالة استحقاق الفاعل الواحد الذم والمدح فى وقت واحد ، وعلى هذا يكون استحالة وقوع الخير والشر من فاعل واحد .

ويجيب القاضى عبد الجبار عن هذا الاحتجاج ، أنه متى فعل الفاعل الخير والشر ، وعادل إحسانه إساءته فأنه لا يستحق مدحا أو ذما ، وإن كان أحدهما أزيد ، كان ما يستحق عليه من مدح أو ذم أولى .

هذا بالنسبة للفاعل من البشر ، وأما بالنسبة لله تعالى ، فإنه يتعالى عن فعل الشر فى الحقيقة ، فإن الآلام فإنه عز وجل قد يفعلها على وجه يحسن عليه بأن تكون مستحقة كالعقاب الذى يفعله فى الآخرة أو يأمر بتعجيله فى الدنيا ، وكالأمراض التى يفعلها بشريطة التعويض .

ومن هذا يتضح لنا تفرقة المعتزلة بين الفعل الإلهى والفعل الإنسانى ، فما يصدر عن الإنسان من شرور فهى شرور فى الحقيقة ، أما ما يصدر عن الله فهو ليس شرا فى الحقيقة ، إذ يكون فى ذلك حكمة قد ندركها وقد لا ندركها ، فما نعده نحن بمقياسنا البشرى شرا ، فهو بالنسبة لله تعالى ليس شرا فى الحقيقة ، فقد يكون استحقاقا للعقاب فى الدنيا أو الآخرة ، وقد يكون للاعتبار ،وعلى هذا فلا يجوز قياس فعلنا على الفعل الإلهى .

أيضا يتضح لنا من هذا موقف المعتزلة من مشكلة الشر ، وقولها بوجود حكمة فى وجود الشر فى العالم ، على أنه يجب ألا يغيب عن ذهننا تفرقة المعتزلة بين الشرور الطبيعية التى هى من الله ، والشرور الأخلاقية التى هى من الإنسان .

ونعود إلى الحديث عن رد المعتزلة على احتجاج الثنوية نقول إنه على الرغم من هذه التفرقة بين الفعل الإلهى والفعل الإنسانى التى تبين سقوط حجتهم ، فإن القاضى عبد الجبار يقول إنه فى مجال الفعل الإنسانى أن الواحد منا قد يسىء ويحسن فى حال واحدة ، لكنه لا يذم ويمدح فى حال واحدة .

أيضا استحقاق الذم والمدح ، يرجع إلى القصد والاختيار ، ويستحيل قصدهما فى حال واحدة ، لكن ليس كذلك صحة وقوع الخير والشر فى حالة واحدة .

ويقول القاضى عبد الجبار إننا لا نحيل كون الفاعل الواحد ممدوحا مذموما ، وإنما نحيل كونه مستحقا لكلا الأمرين ، ولذلك يصح من أحد الرجلين أن يذم ومر الآخر إن نمدحه ، وذلك يسقط كل ما تعلقوا به .

وعلى هذا يمكن صدور الخير والشر من فاعل واحد ، يكون بذلك ممدوحا أو مذموما ، لكن لا يمكن أن يستحق الفاعل كلا الأمرين ، لأن الفعل يرجع إلى القصد والاختبار ، ولا يمكن القصد والاختيار لكلا الأمرين معا ، لأن القصد والاختبار هو تحديد أحد الأمرين ويكون نتيجة ذلك الاختيار هو استحقاق المدح أو الذم وفقا للاختيار المحدد .

ويحاول القاضى عبد الجبار إثبات قبح الأمر والنهى على قولهم خاصة الديصانية ، مع العلم بحسن الأمر والنهى فى العقل ، وإذا قبح الأمر والنهى قبح المدح والذم .

والديصانية يلزم من قولها قبح النهى والذم ، وذلك لأن النهى والذم من الظلمة وهى مرات لا تعلم ولا تعقل ، فيجب ألا يحسن نهيا لأمرين : أحدهما أنها لا تعقل النهى ولا تعلمه ، والثانى أن الشر يقع منها بطبعها ولا فصل بين من أجاز النهى عن الشر مع هذا القول وبين من أجاز نهى الجماد وأمره وأمر الزمن بالسعى ونهى الإنسان عن الطيران فى الهواء وهذا واضح السقوط[1] .

وبعد فهذه نماذج من ردود المتكلمين على قول الثنوية باستحالة صدور الخير والشر من فاعل واحد ، وبذا يكون هناك فاعل للخير ( النور ) وفاعل للشر ( الظلمة ) ، وقد أثبتوا مدى تهافت أدلتهم وسقوطها .

ونعرض الآن بإيجاز إلى نماذج من ردودهم على كل فرقة من فرق الثنوية ، وسنكتفى بردودهم على بعض الفرق .

١ - رد المتكلمين على المجوس :

يقول المجوس بأن الله تأمل فى نفسه وأعجب بخلقه ، وخاف من أن يضاده فيه أحد ، فتفكر فى ذلك فكرة حدث منها إبليس ، إلى آخر ما ذكروه وعرضنا له عند عرض آرائهم ؛ ولقد رد عليهم المتكلمون ونوجز ردودهم فيما يلى :

١ - تناقض المجوس لقولهم بالاثنين ، لأن الله قد أحدث الشيطان من الفكرة

---

(١) القاضى عبد الجبار : المغنى جـ٥ ص٣٤ ، ٣٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، وقارن رأى المعتزلة فى علة وجود الشر برأى الماتريدى فى كتابه : التوحيد ص١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٦ ص١٦٧ ، ١٦٨ ولرأى الأشاعرة الشهرستانى : فى نهاية الاقدام ص٢٥٢ ٢٥٣ .

الردية - وفقا لما يقولون - فهو بذلك يكون هو أساس الأمرين جميعا ، ويكون فاعل الخير والشر واحد[١]

ولقد قال فريق منهم أن الله قديم والشيطان محدث ، وعلى هذا فإذا كان الشيطان محدثا فلا بد له من محدث ، لأنه لا يمكن أن يكون الا عن محدث يحدثه[٢]

٢ - الله خلق الشيطان الذى هو أصل كل شر فلم لا يضاف إليه سائر الشرور ، ولقد ألزمهم ذلك الباقلانى فيقول « وإن قالوا إن الشك شر ، لأنه ولد الشيطان الذى هو شر ، يقال لهم ، فقد فعل الله الخير والشك الذى أشر من الشر ، وهو أصل الشيطان ، وإن جاز ذلك ، فلم لا يجوز أن يفعل سائر الشرور وجميع الأشخاص الضارة من السباع والعقارب والحيات وسائر الشرور »[٣] .

وإنه لمن االعجيب أنهم لم ينسبوا شرا جزئيا إلى النور فى الحوادث ولزمهم أن ينسبوا كل الشر وأصل الفساد اليه[٤] .

٣ - يلزمهم الجوينى القول بالواحد ، وفساد القول بالاثنين وبالفكرة الردية فيقول « يقال لهم الفكر أو الشك التى تولد منها الشيطان خير ام شر ؟ فإن قرروه خيرا فقل لهم كيف ولد الخير شرا ، ولو جاز ذلك لجاز أن يولد النور أيضا شرا من غير تقدير فكرة - وإن زعموا أنها شر ، قيل لهم فما الذى ولدها ولا ظلام قبلها ؟ فلا يجدون عن ذلك محيصا »[٥] .

وأيضا مما يبين فساد قولهم بحدوث الشيطان من الفكرة الردية أن الشىء لا يجوز أن يحدث الا من محدث قادر ، فكيف يصح إن يقال أن الشيطان حدث عن الفكر والشك[٦] .

٤ - ويرد الباقلانى على قولهم باستحالة فعل الحكيم للشر ، بأنه إذا كان الله

---

(١) الماتريدى التوحيد ص١٧٢ - ١٧٤

(٢) القاضى عبد الجبار المغنى جـ٥ ص٧٥

(٣) الباقلانى التمهيد ص٧١ ، ٧٢ وأيضا القاضى عبد الجبار المغنى جـ٥ ص٧٥

(٤) الشهرستانى نهاية الاقدام ص٦٦

(٥) الحوينى الشامل حـ١ ص ١٣ ١٣١

(٦) القاضى عبد الجبار المغنى جـ٥ ص٧٦

أحدث الشيطان وهو أصل كل شر ، وكما أن حدوث الشيطان من شك الله لم يؤثر فى حكمته ، فكذلك فعله لسائر الشرور لا تؤثر فى حكمته[١] .

٥ - استحالة الفكر والشك على القديم ، كما يستحيل عليه الجهل والموت والغفلة والنوم وغير ذلك من الآفات الدالة على النقص ، والنقص دليل الحدوث ، أما الكمال فهو صفة القديم ، لذا يستحيل على القديم صفة النقص ، ولو كان متصفا بصفة النقص لكان حادثا وليس قديما .

أيضا لو كان سبحانه فى الأزل مفكرا مرتابا شاكا لاستحال أن يعلم وأن تقع منه الأفعال المحكمة الدالة على العلم والقصد .

ولو قالوا إنه يجوز أن يخلو الله فى القدم من الفكر والشك والعلم والجهل ، يقال لهم ، لو جاز ذلك عليه مع صحة وجود العلم له وجوازه عليه ، جاز خلوه تعالى فى القدم من الحياة والموت والقدرة ، وذلك باطل ويفسد ما يقولون[٢] .

٦ - أما من قال منهم بقدم الاثنين : النور والظلام ، فإنه يلزمه القول بواحد يقهرهما ، « وذلك لأن العقل يقضى ضرورة أن شيئين متنافرين غاية التنافر طبعا لا يمتزجان إلا بقاسر فإنهما لو امتزجا بذاتيهما بطل تنافرهما بذاتيهما ، وما هو متنافر ذاتا لا يجوز أن يجتمع ذاتا ، فالذات الواحدة لا توجب اجتماعا وافتراقا ، وذلك يقتضى ألا يحصل وجود ما ، وقد حصل وهو خلف » .

وأيضا إذا كان الظلام قديما فقد ساوى النور وبطل امتياز النور عنه من كل وجه فلقد ساواه فى القدم والوجود والوحدة ، ثم الوجود من حيث هو وجود خير ، فلم يكون الظلام شرا .

وإن لم يكن الظلام موجودا حقيقة فما ليس بموجود حقيقة كيف يكون قديما وكيف ينافى ضده ، وكيف يحصل منه امتزاج ، وكيف يحصل من امتزاجه وجود العالم[٣]

٧- حديث الخرافة الذى يسود قولهم فى دخول إبليس الدنيا وقتاله له لله تعالى

---

(١) الباقلانى : التمهيد ص٧٣ .

(٢) الباقلانى : التمهيد ص٧٠ ، ٧١ .

(٣) الشهرستانى : نهاية الإقدام ص٦٦ .

إلى آخر القصة ، وكيف يصح أن يكون الله تعالى مع كونه قديما قادرا لنفسه أن يؤذيه غيره ويحاربه على وجه لا يمكنه التخلص منه[1] .

● رد المتكلمين على المرقيونية :

يقول المرقيونية باثنين للنور والظلمة وبثالث يعدل بينهما ، إلى آخر ما قالوه وذكرناه فى عرض آرائهم ، ولقد رد المتكلمين على قولهم بالثالث المعدل ، ونوجز الرد فيما يلى :

إبطال قول المرقيونية بالكون الثالث وأنه متوسط دون النور والظلمة ، ودون الله والشيطان مع قولهم إن الخير من النور ، والشر من الظلمة ، فما هى الحاجة إلى ذلك المتوسط ، لأنه لا فعل له إذ هم ينسبون كل الأفعال إلى النور والظلمة .

فإن قالوا نثبته من حيث وجدنا فعلا ليس بخير ولا شر لكنه يؤدى إلى ذلك - يقال لهم : يجب أن تثبتوا رابعا لأن سبب الخير فى أنه يخالف سبب الشر كالخير والشر أنفسهما وهذا يوجب إثبات رابع .

فإن قالوا نثبته لأنه يدبرهما ، قيل لهم إذا كانا يدبران ويفعلان الخير والشر ، فلم صار بأن يكون مدبرا لهما ، أولى من أن يكونا مدبرين له .

وإن قالوا إنما نثبت الثالث ليعدل بينهما ، يقال لهم فما الذى أحوجهما إلى المعدل ، فإن قالوا : اختلافهما ، قيل لهم فخبرونا عن هذا المعدل ، أليس هو مخالف لهما ؟ لأنه لا يمكن أن يكون من جنسهما مع اختلافهما أو من جنس أحدهما ، لأن ذلك يوجب كونه من جوهر ذلك الجنس ، وذلك يبطل كونه ثالثا ، فيقال لهم : فإذا كان مخالفا لهما ، فيجب أن يحتاج إلى معدل آخر ، ثم كذلك أبدا[2] .

وهكذا يبطل القول بالمعدل لأنه لا فعل له فى الحقيقة ولا حاجة إليه والقول بالمعدل هو ما فارقت به المرقيونية قول الثنوية باثنين فقط ، ظنا منها أنها تحل مشكلة امتزاج النور بالظلمة وهما متضادان متنافران ، ولكنها تنسب الأفعال إلى النور والظلمة ، وهذا يثبت بطلان أقوالهما ، ويثبت صحة القول بمدبر واحد ولا حاجة به إلى أصل أو أصلين ممتزجان أو غير ممتزجين .

---

(١) القاضى عبد الجبار : المغنى جـ٥ ص٧٩ .

(٢) القاضى عبد الجبار : المغنى جـ٥ ص٢٧ ، والباقلانى : التمهيد ص٦٠ ٦٤ .

● رد المتكلمين على الديصانية :

عارض المتكلمون أقوال الديصانية ، ونذكر على سبيل المثال معارضة القاضى عبد الجار لهم فلقد ذكر :

فساد قول الديصانية فى أن النور حى والظلمة ميتة ، وبين أدلتهم على ذلك وبين فسادها ، فذكر أدلتهم منها ، أنه كما لابد من إثبات فاعلين لاختلاف الخير والشر ، فلابد من أن يختص من يفعل الشر بصفة يبين بها من غيره ممن يقع منه الخير ، ليتأتى من هذا الشر ومن ذاك الخير ، فلذلك اختص بالموت .

ومنها أن الظلمة شريرة تستحق الذم ، فلو وصفت بأنها حية ، لكانت قد وصفت بصفة مدح ، فلذلك قلنا إنها موات وقلنا فى النور إنه حى ، لأنه خير يستحق المدح .

ومنها أننا لو وصفناها بالحياة لوجب أن نصفها بالإدراك والعلم ، وذلك يوجب مساواتها للعلم ، فإذا وجب أن ننفى ذلك عنها فيجب أن تكون مواتا .

ومنها أن النور ينافى الظلمة ويضادها ، فيجب أن لا تشاركه فى كونه حيا .

ويرد القاضى عبد الجبار على تلك الأدلة مبينا فسادها ، فيقول بأن الأصول فى الفاعل أن يكون قادرا ، فعل خيرا أو شرا ، ومن حق القادر أن يكون حيا ، ومن حق الحى صحة كونه مدركا .

أى أنه يرى أنه لابد أن تتوافر صفة الحياة والقدرة والعلم فى الفاعل ، فيجب على ذلك إن كانت الظلمة فاعلة أن تكون حية كالنور ، وإلا لم يصح أن تقدم وتفعل ، وليس معنى ذلك أن القاضى عبد الجبار يضيف الفعل أو الحياة أو العلم إلى النور ، فلقد سبقت الإشارة إلى رأيه فى أن النور والظلمة ليسا فاعلين لفقدهما صفات الفاعل من العلم والقدرة والحياة ، وهو هنا يدلل على فساد قولهم بأن الظلمة ميتة وأن النور حى لأنه على قولهم يصح منهما الفعل .

ويفند أدلتهم مبينا فسادها ، فيذكر أنه كان يجب أن لا توصف الظلمة بشىء من أوصاف النور لكيلا يتساويا ، فيجب أن لا تكون قديمة ولا موجودة ولا فاعلة ، ومنها إنه يجب أن يكون النور مواتا ، فلم صارت الظلمة تختص بالموت دون النور ؟ على أن الخير والشر لا يختلفان ولا يوجبان إثبات فاعلين

وأما دليلهم الثانى ، فإنه يبطل بأن يقال إن الوجود أيضا صفة مدح ، وكذا القدم ، فيجب أن لا توصف الظلمة بالقدم والوجود ، بل يجب أن توصف بكل صفة نقص ، والنور بكل صفة مدح .

أما دليلهم الثالث فباطل ، لأن لقائل أن يقول ، إن الظلمة توصف بالإدراك والعلم ، وتساوى النور فيه ، كما توصف بالوجود والقدم والفعل وتساوى النور فيه .

أما دليلهم الرابع فباطل ، وذلك لأن النور من جنس الظلمة فلا يكون مضادا لها ، وقولهم يوجب كون الظلمة محدثة ومعدمة لمضادتها النور الذى هو موجود وقديم ، ويجب أن لا تكون قائمة بذاتها ، ولا ذاهبة فيما لا نهاية ، ولا محسوسة كالنور لكونها ضد النور .

ولا يصح على قول الديصانية أن نريد الشر لأن الظلمة موات لا إرادة لها ، وهذا يبين فساد قولهم .

كذلك يجب على قولهم أن لا يكون فى العالم جاهل ولا مفكر يفكر فى الحيل والتدبير الفاسد ولا نادم على الخير ، لأن ذلك لا يصح إلا على الحى والظلمة ليست بحية فتختص بذلك ،والنور خير لا يصح ذلك عليه[1] .

● **رد المتكلمين على المانوية :**

يقول المانوية بالنور والظلمة وإنهما كان متباينين وهما لا يتناهيان النور فى العلو والظلمة فى السفل ، ومن امتزاجهما كان العالم ، إلى آخر ما قالوه وسبق عرضه ، ولقد رد المتكلمون على أقوالهم وبينوا فسادها ، وسنذكر رد الماتريدى عليهم على سبيل المثال :

يرد على قولهم بأن النور والظلمة لا يتناهيان ، وهما يلتقيان ويمتزجان بأن ذلك قول متناقض ، إذ فيه تناهى الأجزاء المتلاقية من النور والظلمة والتناهى حد ، والحد دليل الحدوث وأنه بيد غيره ، ومن غير المعقول أن يكون مجموع الأجزاء المتناهية غير متناهية[2] .

---

(١) القاضى عبد الجبار : المغنى جـ٥ ص٦٥ - ٦٨ .

(٢) الماتريدى : التوحيد ص١٥٧ .

ثم إن كان طبع السفلى التسفل ، وطبع العلوى العلو ، فكيف صار السفلى يذهب صعدا وذلك طبع العالى ، فيكون من السفلى الأمران جميعا ويبطل القول بالاثنين ، ثم إن العلـوى لم يوفه بطبعه ولم يعلو وحبسته الظلمة ومنعته من الارتفاع ، وليس له قوة تستطيع تخليصه سوى أن تخلى الظلمة سبيله ، وبدا يكون من الظلمة فعل الخير ، وإذا كان جوهر الظلمة هو الذى رأى النور وقهره فهو موصوف بالعلم والرؤية ، ولا يوصف بذلك النور لأنه لم يستطع أن يحذره ، وبذا يكون من الظلمة الخير ويكون من النور الشر ، ثم يقولون إن الخير كله من جوهر النور ، فمن أين يكون منه الخير وهو المقهور المحبوس[1] .

وأيضا تناقضهم لجعلهم تباين النور والظلمة بالجوهر فمحال امتزاجهما وهما متباينين بالجوهر ، إذ هم يرون الامتزاج غيرهما ، على أنه يقال أليس الامتزاج كائنا بعد أن لم يكن ؟ ولابد من قولهم بلى ، فيقال لهم هل كان الامتزاج النور أو الظلمة أو غيرها ؟ ولو قالوا بالأولين لأحالوا لأنه فيه إثبات الامتزاج والتباين نفسه ، ولابد من القول بالثالث وهو الغير[2] .

أى أن الامتزاج يؤدى إلى القول بواحد آخر غير النور والظلمة يقهرهما على الامتزاج إلى ما فى طبعهما من اختلاف .

ويحاول الماتريدى أن يبطل قولهم بأن شأن الأشياء الافتراق ، بأن يقال شأنها الاجتماع ، ولقد تأكد وقوع الاجتماع ، فلم لا كان شأنها الاجتماع ولو جاز تثبيت مالا شاهد له فى الشاهد مع كونه من جوهره لجاز القول بفعل الحواس على المعروف أو الدرك بأضداد مابه الدرك[3] .

أى أن الافتراق لا دليل عليه فى الشاهد لشيئين من جوهر واحد ، فلم يقولون بخلاف الشاهد ، وهم قد تمسكوا بالمساواة بين الشاهد والغائب .

ونكتفى بتلك الأمثلة لردود المتكلمين على بعض الفرق ، ولقد أوردناها لأن فيها بعض الردود على بعض تفصيلات أدلة كل فرقة والتى قد تغاير بها غيرها وأن جمعهم جميعا القول بالاثنين ( النور والظلمة ) ، ويبين أيضا تتبع المتكلمين لتفصيلات أدلتهم وبيان فسادها وبطلانها .

---

(١) الماتريدى : التوحيد ص١٥٧ .

(٢) الماتريدى : التوحيد ص١٥٨ - ١٥٩ .

(٣) الماتريدى : التوحيد ص١٦١ - ١٦٢ ، ١٦٥ .

● موقف المتكلمين من التجسيم والتشبيه :

الله تعالى واحد ليس كمثله شيء ، ذلك أصل أساسى فى الدين دافع عنه المتكلمون ، وردوا شبهات القائلين بآراء تشوب أصل التوحيد والتنزيه لله تعالى ، ولقد رددت بعض الفرق المنتسبة إلى الإسلام وهى فى حقيقتها خارجة عنه بعض الآراء التى تنتقص من فكرة التنزيه المطلق لله تعالى متأثرة فى ذلك بأفكار أصحاب الديانات الشرقية القديمة ، ولقد سبق أن بينا ذلك فى موضعه .

وسوف نعرض بإيجاز إلى موقف المتكلمين من التجسيم والتشبيه ونوجزه فيما يلى :

١ - تنبنى ردود المتكلمين على معارضة القول بالتجسيم فى حق الله تعالى ، على أساس أن حقيقة الجسم ومعناه وهو مؤلف ومركب ، له طول وعرض وعمق إلى غير ذلك من معانى الأجسام ، مخالفة لذاته تعالى وتنفى عنه تلك الأوصاف التى هى للأجسام والجواهر والأعراض .

٢ - ووصف الله تعالى بالجسم لا يصح لأن ذلك يقتضى التحيز ، إذ لابد من تحيزه ، ووجب أن لا ينفصل تحيزه عن كونه كائنا فى جهة ، والكائن لا يكون كائنا فى جهة إلا لمعنى محدث ، والقول بأنه تعالى جسم يعنى أنه محدث ، والله ليس محدثا بل قديما .

وأيضا الأجسام متماثلة ، وإذا كانت متماثلة استوت فى استحقاقها للصفة الذاتية ، فلو كان تعالى جسما ، لكان ما عداه من الأجسام قديما مثله[1] .

٣ - أيضا ليس الله تعالى جوهرا ، وذلك لو كان جوهرا فيلزم عن ذلك أن يشترك جميع الجواهر فى وجوب الوجود لذاتها لاشتراكها فى معنى الجوهر وهو محال .

وأيضا أن يكون قابلا للتجزئة فيكون مركبا ، وأن لم يكن قابلا للتجزئة يكون فى الصغر والحقارة بمنزلة الجوهر الفرد .

وأيضا يلزم أن يكون قابلا لحلول الأعراض المتقابلة عليه وهو محال .

---

(١) القاضى عبد الجبار : المحيط بالتكليف جـ١ ص١٩٨ ، وما بعدها ، وأيضا : شرح الأصول الخمسة ص٢١٦ وما بعدها .

وأيضا يلزم أن تكون ذاته قابلة للإشارة إليها ، فتكون متميزة ومتنقلة ومتحركة وساكنة .

لو كان جوهرا لما كان مفيدا لوجود غيره من الجواهر ، فإنه لا أولوية لبعض دون بعض[1] .

هذه الأدلة تعتمد على أن صفات الجوهر من قبوله للتجزأة والتركيب والانقسام وتحيزه وكونه محلا للأعراض ، وذلك كله يعنى حدوثه لا تنطبق على الله تعالى .

والله تعالى ليس عرضا لأنه لو كان عرضا لكان ممكنا كباقى الأعراض ، إذ يشاركها فى الجنس ، أو كانت الأعراض واجبة ضرورة ، لشاركتها إياه فى صفة الواجب .

وأيضا لو كان عرضا لافتقر إلى محل يقوم به كسائر الأعراض وهذا يخرجه عن كونه واجب الوجود لذاته ، وأن لم يفتقر لعرض للزم استغناء باقى الأعراض عن المحل ، وذلك للاتحاد فى معنى العرضية[2] .

ولقد نفى المتكلمون التشبيه ، أى تشبيه الخالق بصفات المخلوقين فقالوا بأنه لا يجوز وصفه بالانتقال والمجىء والذهاب ، ولا إضافة الحالات الانفعالية إليه كالمكر والخداع ، أو إضافة الجوارح أو معانيها إليه .

وأيضا نفوا تشبيه المخلوق بالخالق ، فقالوا بأنه تعالى لا يحل فى الأشياء ، ولا يوصف بالاتصال بها ولا بالحلول فيها ولا بالخروج منها من جهة المسافة .

هذه إشارة موجزة إلى موقف المتكلمين من التجسيم والتشبيه بالقدر الذى يسمح به المجال[3] .

* * *

(١) الآمدى : إبكار الأفكار ص٧٠ - ٧٢ .

(٢) الآمدى : إبكار الأفكار ص٧١ - ٧٢ .

(٣) أنظر : لموقف المتكلمين على سبيل المثال الأشعرى مقالات الإسلاميين جـ١ ص٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ - ٢٧١ ، وأيضا : الإبانة ص٣٧ ، ٣٩ والماتريدى : تأويلات أهل السنة جـ١ ص٦٢٣ ، ٦٣٤ ، ٦٥٤ ، جـ٣ ص٣٩٦ وأيضا : التوحيد ص٧٤ ، ٧٥ ، والبياض : إشارات المرام ص١٩٢ .

# تعقيـــب

بعد أن عرضنا لردود المتكلمين على منكرى الوحدانية والقائلين بأصلين قـديمين ، يتضح لنا أن المتكلمين قد وفقوا توفيقا كبيرا فى دحض أدلة المنكرين للوحدانية وبينوا تهافتها وسقوطها ، ولا يرجع توفيق المتكلمين فى ذلك إلى قوة حجتهم ومهارتهم فى الجدل فحسب ، بل أيضا يرجع إلى تهافت حجة خصومهم وسقوطها وافتقارها إلى السند المنطقى .

فالقول بالنور والظلمة كأصلين للعالم قول بعيد عن الحس والعقل ، فهما لا يعدوان إلا أن يكونا من أجزاء العالم وجملته ، فإن كانا كذلك فلم يضاف إليهما خلق العالم .

إن أساس قولهم بأصلين قديمين يقوم على الوجدان لا على العقل ، فهم يقولون إن فى العالم خير وشر وهما يتضادان ، ولا يمكن إثبات فاعل واحد لهما ، بل لابد من فاعلين ، وهذا القول يكذبه العقل والواقع المشاهد من أن الواحد يفعل الخير والشر .

والواقع أن مشكلة الشر وتفسيره كانت وراء قولهم بالاثنين ، وهذه مشكلة لا نقلل من أهميتها وصعوبتها ، لكننا نقول إنهم قد أساءوا فهمها وقالوا بحلول بعيدة عن العقل ، فلو وازنا بين ما قالوه فى تفسير الخير والشر الموجـود فى العالم وجعلهما مبدأين وأصلين منهما العالم ، وأن هناك إله خير وهو ( النور ) وإله شر وهو ( الظلمة ) ، وهو حل ساذج ، وبين موقف المتكلمين إزاء مشكلة الشر ، فنجد أنهم قالوا بنسبية الخير والشر ، فالفعل الواحد قد يكون شرا فى حال وقد يكون خيرا فى حال ، أى ليس هناك شر مطلق أو خير مطلق، وقال بعض المتكلمين ( وهم المعتزلة ) بالتفرقة بين نوعين من الشر ، فهناك شر طبيعى كالكوارث والزلازل والبراكين والأمراض والموت ، وهناك شر أخلاقى كالكذب والظلم والسرقة ، والشر الطبيعى الذى يحدث فى العالم فمن الله ، أما الشر الأخلاقى الذى يحدث فى العالم فمن الإنسان ، وبذا يصح وقوع الشر من الإنسان كما يصح وقوع الخير منه ، وهذا

يدلل على نسبية الخير والشر إلى فاعل واحد ، وتلك الشرور الطبيعية التى تقع فى العالم لحكمة قد يدرك العقل بعض جوانبها فقد تكون للعقاب فى الدنيا أو الآخرة وقد تكون لأسباب أخرى ، فهذه الشرور التى نظنها شرورا ليست شرا فى الحقيقة .

فهذا حل أكثر قبولا فى العقل مما قدمه الثنوية من حلول ساذجة ، بعيده تماما عن العقل .

ولقد كانت السذاجة والأسطورة والخرافة والجهل سمة تفكيرهم وأقوالهم ، ليس فى قولهم بأصلين قديمين هما النور والظلمة فحسب بل تبدو أكثر وضوحا فى قصة الصراع بينهما وكيفية نشأة الخلق ، وهذا كله محض خيال ووهم .

ولسنا نريد عقد مقارنة بين رأيهم فى هذا وبين رأى المتكلمين ، أن المقارنة هنا لا تصح ، لأنها سوف تكون بين فكر قائم على أساس منطقى وبين فكر خال من المنطق وقائم على الوهم والخيال - لكننا نريد أن ندلل على ما سبق أن قلناه فى تعقيبنا على الفكر الشرقى القديم فى أنه يقوم فى معظمه على جانب كبير من الوهم والخيال والوجدان وخال من التفكير المنطقى وأنه وثيق الصلة بفكر الإنسان البدائى ، فلا فرق بين الإنسان البدائى الذى كان يرجع الظواهر الطبيعية إلى آلهة متعددة فالزلازل ترجع إلى إله والبراكين إلى إله وللنمو إله وهكذا فى كل الظواهر ، وبين هؤلاء الذين يرجعون تلك الظواهر إلى إله للخير وإله للشر ، أنه لا فرق إلا فى عدد الآلهة فقط .

والواقع إنه على الرغم من قولهم بإلهين ، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يضيفوا إليهما معا صفات الألوهية ، فلقد فرقوا بينهما فى الصفات ، فالكمال اتصف به إله النور ، والنقص اتصف به إله الظلمة ، وعلى هذا يمكن إلزامهم بالقول بإله واحد ، حيث إن الألوهية تحوى صفات الكمال وترتفع عن صفات النقص ، وأن من فيه صفة من صفات النقص لا يصلح أن يكون إلها ، فعليهم أن يقروا بإله واحد حائز على صفات الكمال التى هى لازمة لكمال الألوهية .

بل المتأمل لأقوالهم نجد أنها تعنى انتفاء الألوهية مطلقا ، وذلك لأنهم سلبوا الإلهين صفات الألوهية وما يليق بها ، فهم مع إضافتهم صفات الكمال إلى النور وجعله الإله الأعلى ، إلا أنه مع هذا وقع تحت سلطان الظلمة ، فوقع فى حبسها - على ما يقولون - ويحاول الخلاص من أسر الظلمة ، فكيف يصلح أن يكون لها من

هـو مقهور ويقع تحت سلطان غيره ، ويستدر عطف الظلمة لكى تطلقه من حبسه ، ومصيره معلق بأن تمن عليه الظلمة فتخرجه من حبسها ، والظلمة ذاتها لا تصلح أن تكون إلها كما بينا لأنها تحوى كل الصفات الناقصة ، أى أن قولهم يؤدى إلى انتقاء الآلوهية عن كل من النور والظلمة ولا يصلح أحدهما فضلا عن كلاهما أن يكون إلهًا .

إن هذا التخبط فى القول أساسه إنكار الصانع ، فلو أنهم آمنوا بالله الواحد الخالق ، لما وقعوا فى مثل هذا الهذيان والتخبط .

ولقد أخطأوا فى ردهم الغائب إلى الشاهد ، ومساواة الشاهد بالغائب وهو خطأ قد لازم تفكير فى معظم الحالات ، ولم يستطيعوا أن يدركوا أن الشاهد قد يدل على مثله فى الغائب أحيانا وذلك إذا اتحدت كيفية الشاهد والغائب ، وأيضا قد يدل الشاهد على خلافه فى الغائب فى حالات أخرى ، وذلك إذا اختلفت كيفية الشاهد عن الغائب ، وفى مثل هذه الحالات يدل الشاهد على خلافه فى الغائب ، وذلك لاختلاف كيفية الغائب فيها عن كيفية الشاهد ، فالله سبحانه يختلف ذاتا وصفة وفعلا عن ذات وصفة وفعل المخلوق فى الشاهد ، فلا يجوز المساواة بينهما ، فهم بذلك لم ينتبهوا إلى دلالة الخلاف ، فوقعوا فى أخطاءعظيمة .

بل لقد أخطأوا فى معرفة الشاهد نفسه ، فهم لم يحصروه حصرا تاما ، أى لم يقوموا بعمل استقراء كامل فجاءت أحكامهم ناقصة عن ذلك الشاهد ، ثم مدوا ذلك الحكم الناقص إلى الغائب فجاءت أحكامهم عنه تنطق ببطلانها وفسادها ، مثل حصرهم عناصر المادة فى اثنين أو أربع فقط ، مع أن عناصرها متعددة .

ولقد كانت أدلتهم قاصرة على أن تبرهن على صحة أقوالهم ، فضلا عن أنها كانت تؤدى إلى عكس ما يقولون ، ولقد بين المتكلمون ذلك التناقض فى حالات عديدة منها على سبيل المثال قولهم بالامتزاج بين النور والظلمة ومن الامتزاج تكون الأفعال ، هذا القول يؤدى إلى عكس ما أرادوا من نسبة الخير إلى النور ،والظلمة إلى الشر ، لأن الفعل مشوب بالنور والظلمة حيث كان من امتزاجهما ، فلا يصح نسبته إلى أحدهما ، فلو كان شرا لكان منهما ( النور والظلمة ) ويؤدى إلى أن يكون من النور شر ، وأن كان خيرا لكان منهما ( النور والظلمة ) ويؤدى إلى أن يكون من الظلمة خير ، وهذا عكس ما يقولون .

بل إن القول بالتباين والامتزاج يؤدى إلى القول بالواحد لا بالاثنين على ما يقولون ، فالنور والظلمة يعملان بالطبع وهما متباينين ثم امتزجا ، فلابد لهما من واحد آخر غيرهما يجبرهما على الامتزاج ، لأنهما بطبيعتهما مفترقان ومتنافران - ولقد كان هذا التناقض والقصور شاملا - لكل أدلتهم مما أدى إلى سقوطها .

ونقول إن هذا النقص قد ساعد المتكلمين على نقص أدلتهم وبيان فسادها وبطلانها .

أيضا ساعدهم على ذلك أنهم استخدموا المقاييس العقلية الصحيحة فى الرد عليهم ، وقامت أدلتهم على أساس منطقى صحيح ، فعلى سبيل المثال أنهم قد انتبهوا إلى صحة دلالة الشاهد على الغائب ، فالشاهد قد يدل على خلافه فى الغائب لا على مثله فى حالة اختلاف كيفية الشاهد والغائب ، بل لقد بينوا قصور خصومهم فى معرفة الشاهد وإطلاق أحكام خاطئة ومبتسرة عنه ثم يمدون تلك الأحكام الخاطئة على الغائب ، والمتكلمون لم يرفضوا قياس الغائب على الشاهد ، وأن الشاهد يدل على مثله فى الغائب ، بل قالوا بدلالة الشاهد على مثله فى الغائب ، وأيضا دلالة الشاهد على خلافه فى الغائب ، ووضعوا شروطا وأحكاما تضمن صحة قياس الغائب على الشاهد،ولا ندخل فى تفصيل ذلك فلقد سبق لنا التعرض لذلك فى موضع آخر[1] .

ولقد تعقب المتكلمون أدلة خصومهم فى أدق تفاصيلها ، ولم يدعوا قولا لهم الا وقد ردوا عليه ، ولم يكتف المتكلمون بذلك فحسب ، بل قاموا باستقصاء لكل الفروض الممكنة التى حول المشكلة التى يتناولونها ، بحيث لا يدعون للخصم حجة أو دليلا يستند عليه ، فاستخدموا صيغة « فإن قال .. قيل له .. » وذلك لحصر كل الفروض الممكنة والرد عليها وبيان فسادها .

ولقد استخدم المتكلمون صورا عديدة من الأقيسة العقلية ، فى جدالهم مع خصومهم ، واستطاعوا إفحامهم ، وألزمهم التسليم بخلاف أقوالهم .

* * *

(١) أنظر كتابنا . الفرق الكلامية الإسلامية - مدخل ودراسة ص٢١ - ٢٧